منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الموجز القانوني رقم 8

مارس 2022

الزراعة الأسرية

©Tom Fisk

Anna Korzenszky و Simon Blondeau

ينظر هذا الموجز القانوني في السبل الملموسة التي يمكن أن تقدم التشريعات من خلالها الدعم الفعال للعمليات السياساتية الرامية إلى النهوض بمساهمة الزراعة الأسرية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، مسترشدًا في ذلك بخطة العمل العالمية لعقد *الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028*. واستنادًا إلى الوثيقة القانونية رقم 108 بعنوان "الأطر القانونية والتنظيمية للزراعة الأسرية"، يهدف هذا الموجز إلى عرض مختلف الخيارات التشريعية والتنظيمية المتاحة لصانعي القرار من أجل تيسير تقييمهم لمدى تعقيد الأطر القائمة التي تدعم الزراعة الأسرية وفي الوقت نفسه تشجيع تصميم النُهج الداعمة الأكثر ملاءمة للسياقات الوطنية المختلفة. وإذ يضع هذا الموجز القانوني الطابع المتعدد القطاعات للزراعة الأسرية في صلبه وإدراكًا منه لما تقدمه الزراعة الأسرية من مساهمة كبيرة في توفير أغذية مغذية للعالم بشكل مستدام، فإنه يناقش العمليات التشريعية والتنظيمية في أربعة مجالات مترابطة هي: 1- الحصول على الموارد والفرص؛ 2- الاستدامة والتقاليد؛ 3- التغذية والأنماط الغذائية الصحية؛ 4- والقدرة على الصمود والخدمات الاجتماعية والاقتصادية - وهي مجالات تفضي إلى تحوّل النظم الزراعية والغذائية بشكل مستدام وشامل من أجل إنتاج أفضل، وبيئة أفضل، وتغذية أفضل، وحياة أفضل من دون ترك أحد خلف الركب.

مقدمة

يؤدي المزارعون الأسريون[1] دورًا محوريًا في جعل النظم الزراعية والغذائية أكثر شمولًا، واستدامة، وقدرة على الصمود، وفعالية ليس فقط لأن الزراعة الأسرية تستخدم 30 في المائة من سكان العالم وتنتج أكثر من 80 في المائة من الأغذية في العالم من حيث القيمة (منظمة الأغذية والزراعة، 2014أ)، بل أيضًا بالنظر إلى دور المزارعين الأسريين كجهات قيّمة على التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي. وهناك في الوقت الراهن أكثر من 600 مليون مزرعة أسرية حول العالم (Lowder وSánchez وBertini، 2019) ولا تتخطى مساحة أكثر من 98 في المائة منها 20 هكتارًا (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2013)، فيما تستخدم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق 90 في المائة من العاملين في مصايد الأسماك وتساهم بنصف المصيد العالمي للأسماك (منظمة الأغذية والزراعة، 2020أ).

ومع أن المزارعين الأسريين يؤدون دورًا أساسيًا في تحويل النظم الزراعية والغذائية بطريقة مستدامة من أجل توفير أغذية مغذية للعالم، فإنهم لا يزالون من الفئات الأكثر معاناة من الفقر والضعف (منظمة الأغذية والزراعة، 2020ب). ويعيش أكثر من 75 في المائة من الأشخاص الأشد فقرًا في العالم في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب معيشتهم، ويعد المزارعون الأسريون – ولا سيما صغار منتجي الأغذية، والنساء، والشباب، والسكان الأصليين، والأقليات العرقية – من بين الفئات التي تعاني من أعلى مستويات المخاطر الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019أ). وهناك حاجة ماسة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ الاجراءات في ظل افتقار أكثر من 2.3 مليارات شخص إلى إمكانية الوصول على مدار السنة إلى الغذاء الكافي في عام 2021 - علمًا أن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) مسؤول جزئيًا عن هذه القفزة في الأعداد في غضون سنة واحدة والتي تساوي الزيادة المسجّلة في السنوات الخمس الماضية مجتمعة – حيث عجز أكثر من 3 مليارات شخص بالغ وطفل عن الحصول على أنماط غذائية صحية بسبب كلفتها الباهظة إلى حد كبير. واستنادًا إلى الاتجاهات السائدة حاليًا، تشير التقديرات إلى أنه لن يتحقق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بالنسبة إلى حوالي 660 مليون شخص، منهم 30 مليون شخص متضرر من الآثار الطويلة الأجل للجائحة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021).

ولمعالجة هذا الوضع المزري بشكل فعال، فإنه من الضروري اعتماد حافظات متّسقة من السياسات والاستثمارات تشمل مجموعة واسعة من التدابير (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021). ومن بين هذه التدابير المتسقة، توفّر التشريعات وسيلة فعالة وسريعة لمعالجة القضايا الملحّة على امتداد النظم الزراعية والغذائية، كما أنها تدعم استدامة العمليات السياساتية وتوفّر سبيلًا لترجمة الالتزامات والتوصيات التي تتجاوز الحدود الوطنية إلى أهداف ومقاصد وطنية. ويعد الإطار القانوني المحدد بشكل جيّد أداة تحقق الاستقرار لتعزيز الجهود الرامية إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية. وتؤمن القوانين التي تتم صياغتها وتطبيقها وإنفاذها ورصدها بطريقة جيّدة الوضوح وإمكانية التنبؤ، الأمر الذي يؤدي إلى تهيئة بيئة تمكينية من آليات الحوكمة والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة وفي الوقت نفسه إلى زيادة الفرص الاقتصادية الشاملة للجميع، ولا سيما للفئات الهشّة. ووفقًا لما تنص عليه بشكل صريح *خطة العمل العالمية الخاصة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028*، فمن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية بطريقة متسقة في المجالات السياساتية كافة ذات الصلة للزراعة الأسرية. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعريف الزراعة الأسرية في التشريعات، ما من شأنه أن يشكل نقطة ارتكاز للتدابير التشريعية والسياساتية التي يمكنها أن تشجّع قيام بيئة سياساتية تمكينية لتقوية الزراعة الأسرية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2019ب).

---

1 وفقًا للتعريف العملي لمنظمة الأغذية والزرعة، تعدّ الزراعة الأسرية وسيلة لتنظيم الإنتاج الزراعي والحرجي والسمكي والرعوي وفي مجال تربية الأحياء المائية الذي تتولى الأسرة إدارته وتشغيله والذي يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة الأسرية، بما يشمل النساء والرجال على حد سواء. وثمة علاقة بين الأسرة والمزرعة وهما تتطوران معًا وتؤديان وظائف اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية. ويشمل المزارعون الأسريون المزارعين في المناطق الجبلية، وصيادي الأسماك الحرفيين، والرعاة، وسكان الغابات، فيما تضم المزارع الأسرية أعضاء من أجيال عديدة يقومون بإدارة المزرعة والعمل فيها (منظمة الأغذية والزراعة،2013).

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الموجز القانوني إلى النظر في الدور الأساسي الذي تؤديه التشريعات في ترسيخ الجهود الأوسع المبذولة في مجال السياسات لدعم الزراعة الأسرية – مع ما يترتب عن ذلك من آثار على قطاعات عديدة تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلى تحوّل النظم الزراعية والغذائية المستدام، الأمر الذي يساهم في النهوض بأهداف *خطة العمل العالمية الخاصة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019-2028* وبأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وفي ظلّ تعذر تغطية جميع المجالات القطاعية في هذا الموجز، سيتم التركيز على أربعة أقسام رئيسية واسعة ومترابطة تشمل القضايا الشائعة المتعلّقة بالزراعة الأسرية، وهي: 1- الحصول على الموارد والفرص؛ 2- الاستدامة والتقاليد؛ 3- التغذية والأنماط الغذائية الصحية؛ 4- والقدرة على الصمود والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وستعرض الأقسام الأربعة الرئيسية من هذا الموجز المبادرات التشريعية والتنظيمية التي تشجّع الزراعة الأسرية وتعزز في الوقت نفسه المشاركة الأكثر شمولًا للمزارعين الأسريين ومنظماتهم، بما في ذلك النساء والشباب، ما له تأثير حاسم على تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل بيئة أفضل، وإنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبالتالي حياة أفضل للجميع من دون ترك أي أحد خلف الركب (منظمة الأغذية والزراعة، 2021أ).

1. الحصول على الموارد والفرص

لكي يكون المزارعون الأسريون جهات فاعلة أساسية في تحوّل النظم الزراعية والغذائية، لا بد من أن تتوافر حقوق الحيازة الآمنة وإمكانية الحصول بشكل منصف على الموارد والأصول الإنتاجية. وتؤدي الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية المتسقة المتعلّقة بالحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والتي تيسّر حقوق الحيازة، وتعززها، وتحميها، وتعترف في الوقت نفسه بحقوق الحيازة المشروعة، بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية المشروعة التي قد لا تكون محمية حاليًا بالقوانين، إلى التنمية المستدامة والاستثمارات المسؤولة والقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي للمزارعين الأسريين (منظمة الأغذية والزراعة، 2012أ).

الركيزة 5- الناتج 5-2 - تحسين فرص حصول المزارعين الأسريين، ولا سيما الشباب والنساء والسكان الأصليين والسكان المعدمين، على الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية والتحكم فيها.

يواجه المزارعون الأسريون معوقات في الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية والتحكّم فيها وامتلاكها، إلا أن المرأة تحظى عادةً بفرص أقل من الرجل للنفاذ إلى الموارد والفرص بالرغم من دورها الحاسم في إطعام العالم وأهمية المساواة بين الجنسين في تنفيذ الحوكمة المسؤولة للحيازة (منظمة الأغذية والزراعة، 2012أ). ومن شأن الإصلاحات القانونية أن تساعد على معالجة هذه الشواغل. فعلى سبيل المثال، يساعد *المرسوم رقم 705 لعام 2012* في بوركينا فاسو على منع التمييز ضد المزارعين الأسريين من النساء حيث أنه ينصّ على أن ربّ الأسرة الزراعية يمكن أن يكون رجلًا أو امرأة. وتمت معالجة مسألة أخرى تتعلّق بوراثة الأراضي في نيبال من خلال تعديل حديث أدخل على القانون العام "*Muluki Ain*" ويمنح النساء، بما في ذلك البنات غير المتزوجات، الحق في وراثة الأراضي من آبائهن. وتعد القدرة على امتلاك الأراضي شاغلًا أساسيًا بالنسبة إلى الشباب أيضًا، ذلك أن التمييز الذي يعانون منه في الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية والتحكّم فيها وامتلاكها يعيق دوران الأجيال في الزراعة، ومصايد الأسماك، والحراجة (منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

الركيزة 3- الناتج 3-2 - زيادة وصول المرأة في الزراعة الأسرية إلى الموارد الطبيعية، والأصول الإنتاجية، والمعلومات، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والأسواق.

يمكن لصانعي القرار أن يدرسوا عدّة خيارات تشريعية لتحفيز مشاركة الشباب في الزراعة، مثلًا اعتماد التدابير المتعلّقة بأسواق إعادة التوزيع والأسواق الوسيطة التي تدعم وصول الشباب إلى المدخلات أو الابتكارات الشاملة المتمحورة حول الشباب من أجل استدامة النظم الزراعية والغذائية (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2021). وكما هي الحال مع جميع الفئات الأخرى المعنيّة بالزراعة الأسرية، يمكن أن يستفيد الشباب من السياسات الضريبية الملائمة والدعم المالي. وفي الاتحاد الروسي، اعتمد عدد من المحافظات تدابير تشريعية مبتكرة مثل *القانون رقم 172 لعام 2012* في جمهورية ماري إل الذي يدعم المزارعين المبتدئين من خلال توزيع إعانات تغطي ما يصل إلى 09 في المائة من تكاليف شراء قطع من الأراضي والمدخلات الزراعية. إضافة إلى ذلك، اعتمدت محافظات عديدة ضرائب متمايزة تبعًا لنوع المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها، والعائد من المبيعات، والموقع، ومتوسط عدد العاملين المستخدمين.

وأدت هذه التدابير المعتمدة في عام 2018 إلى بلوغ معدلات الضرائب بين عامي 2019 و2021 الصفر في المائة في محافظة موسكو (*القانون رقم 145*)، و3 في المائة في محافظة كيميروفو (*القانون رقم 91*)، و5 في المائة في محافظة سفردلوفسك (*القانون رقم 114*). ومن ناحية أخرى، اعتمد السلفادور *المرسوم رقم 642 لعام 2020* الذي يحدد عددًا من التدابير المالية مثل تأجيل دفع الائتمان الزراعي وإنشاء الخطوط الائتمانية الجديدة من أجل معالجة آثار جائحة كوفيد-19 على المزارعين الأسريين بصورة خاصة.

الركيزة 2- الناتج 2-2 - تحسين وصول الجيل الجديد من المزارعين الأسريين إلى الموارد الطبيعية، والأصول الإنتاجية، والتعليم، والمعلومات، والبنية التحتية، والخدمات المالية، والأسواق.

تتمثل إحدى الطرق المهمة التي تسمح لصانعي القرار بتيسير حصول المزارعين الأسريين بطريقة منصفة على الموارد والفرص في التشريعات الداعمة لإنشاء المنظمات والتعاونيات. ويمكن لهذه الأخيرة أن تقدم مجموعة واسعة من الخدمات لأعضائها، من الحصول على المعلومات والتدريب إلى الابتكار والتكنولوجيات بالإضافة إلى تيسير المشاركة النشطة في عمليات صنع القرارات (منظمة الأغذية والزراعة، 2012ب). ويمكن أن تجيز تشريعات محددة إنشاء مثل هذه المجموعات وتشغيلها كما حصل في جورجيا مع *القانون المتعلّق بالتعاونيات الزراعية لعام 2013* الذي يهدف إلى تطوير المزارع الأسرية، وجمعها في تعاونيات، وزيادة قدرتها على الاستمرار. ومن ناحية أخرى، يمكن للقوانين الأوسع المتعلّقة بالزراعة الأسرية أن توفّر سبيلًا تشريعيًا جيدًا لمعالجة القضايا الحرجة بالنسبة إلى الزراعة الأسرية، كما هي الحال مع *القانون رقم 30355 لعام 2015* في بيرو والذي لا يعزز ويحفّز تشكيل الجمعيات والعمل التعاوني للمزارعين الأسريين فقط، بل يسند الأولوية أيضًا لوصولهم إلى البرامج التي من شأنها أن تحسّن قدراتهم الفنية واستخدام التكنولوجيا وإلى برامج التمويل المخصصة والمشورة في مجال التسويق.

الاعتبارات التي يجب أن يراعيها صانعو القرار والممارسون
• هل تؤدي التشريعات القائمة إلى وصول المزارعين الأسريين بطريقة منصفة إلى الموارد والأصول الإنتاجية وتحكّمهم فيها وامتلاكها؟ وهل يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في ظل التشريعات القائمة؟ وماذا عن السكان الأصليين؟ وما الذي تنص عليه القوانين والممارسات العرفية؟
• هل هناك أحكام مطبّقة لتيسير مشاركة الشباب النشطة في الزراعة الأسرية مثل الخدمات المالية والإرشادية المخصصة، والنظم الضريبية الاستثنائية، وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا والفرص؟ وما هي الاعتبارات التي تتم مراعاتها في ما يتعلّق بتصنيف البيانات عند تحليل ومعالجة ظروف محددة يواجهها المزارعون الأسريون ومختلف الجهات المعنية بهم؟
• هل تجيز التشريعات تشكيل تعاونيات ومنظمات للمزارعين الأسريين وتشغيلها؟ وهل هناك أحكام محددة مؤاتية لهذه المنظمات، مثل زيادة مجال المشاركة في عمليات صنع القرارات، أو الإعفاءات الضريبية، أو الخطوط الائتمانية التفضيلية والمحددة الأهداف، أو الوصول إلى خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية؟ وهل هناك اعتبارات تتعلّق بالمساواة بين الجنسين وهل تحظى المرأة بإمكانية الوصول نفسها مثل الرجل إلى هذه المنظمات وداخلها؟

2. الاستدامة والتقاليد

تعدّ الأطر القانونية أساسية لدعم تحوّل النظم الزراعية والغذائية من خلال النماذج الزراعية المستدامة التي تعزز التنوع البيولوجي وصون الموارد الطبيعية واتباع الممارسات السليمة بيئيًا. وفي كولومبيا، يحدد *القرار رقم 464 لعام 2017* عشرة محاور لتقوية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات من خلال التنمية الريفية واتباع نهج مناطقي من شأنه تحسين استدامة الإنتاج الزراعي وسبل عيش سكان الريف. ولا تسعى المحاور العشرة إلى ضمان الحق في الغذاء الصحي والمغذي للسكان كافة وإلى زيادة في الوقت نفسه إنتاجية الزراعة واستدامتها فقط، بل إنها تشرك أيضًا الشباب في المناطق الريفية من خلال مبادرات التوعية والتثقيف وتتصدى لانعدام المساواة بين الجنسين من خلال الخدمات المالية المقدمة للنساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض.

الركيزة 6- الناتج 6-1- وضع المزارعين الأسريين في صلب إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة ورشيدة مع زيادة إمكانية الحصول على الأصول والخدمات الإنتاجية.

تعدّ الزراعة الإيكولوجية أحد النماذج الزراعية المستدامة الأساسية لتحوّل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بفضل بنائها القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ، ومساهمتها في الأنماط الغذائية الأكثر صحة، وتقصيرها سلسلة القيمة بموازاة تحسينها سبل عيش المزارعين الأسريين ومجتمعاتهم المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، 2019). وقد تكون إحدى الطرق التشريعية الممكنة مشابهة لتلك المتبعة في فرنسا بموجب *القانون رقم 1170-2014 لعام 2014* الذي ينص على اعتماد نهج الزراعة الإيكولوجية على نطاق النظام من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يواجهها القطاع الزراعي في البلاد.

الركيزة 6- الناتج 6-2 - قيام المزارعين الأسريين بممارسة وقيادة التحوّل إلى الزراعة المستدامة لدعم احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل والتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

يتسم المزارعون الأسريون بأهمية محورية في ربط الماضي بالمستقبل من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية بشكل مستدام، نظرًا إلى دورهم البيئي والاجتماعي والثقافي الرئيسي كجهات قيّمة على التنوع البيولوجي والتراث الثقافي. ويمكن لصانعي القرار أن يعبّروا عن ذلك بطريقة شاملة عند سنّ القوانين المتعلّقة بالمجالات الرئيسية بالنسبة إلى الزراعة الأسرية كما حدث في بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) مع *القانون رقم 338 لعام 2013* الذي يعترف بأهمية المزارعين الأسريين وجميع الجهات المعنية بهم. ويشدد القانون على النساء والشباب والسكان الأصليين في صون ونشر المعارف التقليدية والممارسات والتكنولوجيات المراعية للبيئة والتي يقوم عليها التحوّل المستدام للنظم الزراعية والغذائية الذي يضمن حق كل شخص في غذاء كافٍ.

الركيزة 7- الناتج 7-3- ترسيخ الفرص الاقتصادية وحلول السوق المبتكرة التي تعزز السلع والخدمات التي تنتجها الزراعة الأسرية المتعددة الوظائف، وبنائها على الموارد التي يوفّرها السياق المحلي القائم.

يتمثّل أحد المسارات التشريعية الإضافية التي اكتسبت الزخم في السنوات الأخيرة والتي ترمي إلى تعزيز الدور المتعدد الأوجه الذي تؤديه الزراعة الأسرية، في تدابير تنويع الدخل. وفي إيطاليا، يجيز *القانون رقم 96 لعام 2006* السياحة الزراعية على المستوى الوطني حيث يمكن للمزارع أن تقدم المبيت والأنشطة للسياح في الوقت نفسه الذي تبيع فيه المنتجات الزراعية. ويمكن للتشريعات الخاصة بالتسويق والتوسيم أن تدعم أيضًا المزارعين الأسريين الذين ينتجون منتجات متخصصة مثل المنتجات والممارسات العضوية أو التقليدية أو المسؤولة اجتماعيًا والتي يمكنها أن تدعم الإنتاج الحرفي، كما هي الحال مع *القرار رقم A/2013/2226 لعام 2013* في غينيا.

الاعتبارات التي يجب أن يراعيها صانعو القرار والممارسون

- هل هناك تشريعات مخصصة لتعزيز التحوّل إلى نماذج زراعية مستدامة وتيسيره؟ وهل تشكل الزراعة الأسرية اعتبارًا أساسيًا لدعم هذا التحوّل؟ وهل هناك أحكام مخصصة وموارد مقابلة لمرافقة المزارعين الأسريين، ولا سيما النساء والشباب، في الانتقال إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة؟
- هل تؤثر التشريعات المتعلّقة بالزراعة والحراجة ومصايد الأسماك على تحوّل النظم الزراعية والغذائية في بحثها عن نهج للنظم الغذائية يرمي إلى معالجة استدامة هذا التحوّل وفعاليته بصورة كلّية وشاملة؟ وما هي الاعتبارات التي تتم مراعاتها في ما يخص المعارف التقليدية والتراث الثقافي؟
- ما هي الفرص الاقتصادية الشاملة المبتكرة التي تتيحها التشريعات لدعم تعدد وظائف الزراعة الأسرية وسبل عيش المزارعين الأسريين؟ وهل ثمة أحكام محددة تتعلّق بتسويق منتجات الزراعة الأسرية وتوسيمها؟ وماذا عن الأحكام الخاصة بالسياحة الزراعية والأنشطة المضطلع بها في المزرعة؟ وما هي الاعتبارات التي تتم مراعاتها في ما يتعلّق بتضمين مجموعات محددة من قبيل النساء والشباب في مثل هذه التشريعات والتدابير السياساتية؟

3. التغذية والأنماط الغذائية الصحية

يتمثل مجال حاسم آخر في تحوّل النظم الزراعية والغذائية وحيث يمكن للتشريعات أن تدعم مساهمة المزارعين الأسريين في الأنماط الغذائية المغذية والصحية، في تهيئة الظروف الملائمة لإتاحة منتجاتهم على نطاق أوسع وتسهيل الحصول عليها. ويمكن لصانعي القرار أن يتدخلوا على طول سلاسل الإمدادات لخفض تكاليف التوزيع والمعاملات الخاصة بالأغذية المغذية، لا سيما للمزارعين الذين ينتجون الفاكهة والخضار، الأمر الذي يجعل الأغذية المغذية متاحة بأسعار مقبولة للمستهلكين ويضمن الوصول إلى الأسواق والأسعار المربحة للمنتجين. وثمة طرق عديدة للعمل على الجوانب القانونية والمؤسسية والمدفوعة بالسياسات من هذه القضية مع تزايد الاهتمام بإنشاء علاقات مباشرة بين المزارعين الأسريين والمستهلكين، لا سيما في ظل جائحة كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، وضع معهد التنمية الزراعية في شيلي *القانون رقم18.910 لعام 1990* من أجل تعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي والفني لصغار منتجي الأغذية عبر تيسير وصول المزارعين الأسريين إلى الأسواق الإلكترونية، ما يضمن في المقابل حصول السكان على الأغذية المأمونة والصحية.

الركيزة 6- الناتج 6-4- عمل سلسلة القيمة الشاملة والمنصفة في ظل تحسّن ظروف المزارعين الأسريين، ولا سيما النساء والشباب ومنظماتهم، الأمر الذي يشجّع تنويع الأغذية المغذية وإنتاجها.

يمكن للمشتريات العامة التي تخصص الحكومات في إطارها حصة من ناتجها المحلي الإجمالي لشراء الأغذية للمؤسسات العامة – تصل إلى 30 في المائة في بعض البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017) – أن تدعم المزارعين الأسريين في زيادة دخلهم والحد من الفقر في المجتمع المحلي الأوسع في الوقت نفسه الذي تتيح فيه قناة تعزز إنتاج الأغذية المغذية والأنماط الغذائي الصحية واستهلاكها (منظمة الأغذية والزراعة، 2020ج). وهناك العديد من التدابير التشريعية التي تدعم المزارعين الأسريين في مثل هذه العمليات، مثل *القانون رقم19.292 لعام 2014* في أوروغواي الذي ينص على شراء ما لا يقل عن 30 في المائة من المشتريات الغذائية العامة المركزية من المزارعين الأسريين المحليين فيما يفرض شرطًا يقضي بأن تجرى نسبة 100 في المائة من المشتريات اللامركزية من المنظمات المرخّص لها التي يمثّل المزارعون الأسريون 70 في المائة منها على الأقل.

الركيزة 5- الناتج 5-4 - تحسين وصول المزارعين الأسريين إلى الأسواق بما يضمن زيادة مستويات المشاركة والفرص المولّدة للأجور الكافية والدخل، لا سيما للشباب والنساء.

تشكل الأغذية والتغذية المدرسية المستقدمة من المزارعين الأسريين أسلوبًا من أساليب الشراء العام المتبعة على نطاق واسع والتي تنطوي على منافع عديدة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تؤدي التبادلات بين المدارس والمزارعين إلى تعزيز انخراط الشباب في الزراعة فحسب (Christensen وآخرون، 2019)، بل يمكن أيضًا لتحسّن الوضع التغذوي للأطفال في سن الدراسة من خلال الوجبات الغذائية ذات الجودة الأفضل والمتوازنة بقدر أكبر من الناحية التغذوية أن يترك آثارًا طويلة الأجل على إعمال العديد من حقوق الإنسان (منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، 2017). ومن جهة أخرى، يمكن أن تساهم هذه البرامج في تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال زيادة التحاق الفتيات بالمدرسة، وخفض معدلات توقف المراهقات عن الدراسة، وزيادة معدلات التخرّج، والحد من زيجات الأطفال، من جملة آثار إيجابية عديدة أخرى (برنامج الأغذية العالمي، 2019). وفي كابو فيردي مثلًا يتناول *القانون رقم 89/VIII/2015* مجموعة متنوعة من القضايا الملحّة المتعلّقة بالأغذية والتغذية المدرسية والتي تتراوح بين تفضيل المنتجين المحليين في شراء الأغذية الطازجة والتوعية الصحية والتثقيف التغذوي، وجميعها قضايا ينبغي معالجتها في الوقت نفسه الذي يتم فيه تعزيز المساواة بين الجنسين والعادات الصحية.

الركيزة 6 - الناتج 6-3 - تطوير بيئة السوق الشاملة للمزارعين الأسريين، ما يعزز سلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة ويوفّر الأغذية المتنوعة والمغذية ويساهم بالتالي في قيام نظم غذائية أكثر استدامة.

الاعتبارات التي يجب أن يراعيها صانعو القرار والممارسون

- هل هناك أحكام تشريعية تيسّر وصول المزارعين الأسريين إلى الأسواق؟ ومثلًا، هل هناك تشريع محدد يتعلّق بالمشتريات العامة من الأغذية وهل يجب أن تأتي نسبة دنيا إلزامية من المشتريات من إنتاج الزراعة الأسرية المحلية؟ وهل هناك منصة مشتركة بين القطاعات من شأنها أن تحدد الأدوار المؤسسية الواضحة وأن تيسّر التعاون بين جميع الجهات المعنية بالمشتريات العامة؟
- هل هناك تشريع محدد يتعلّق بالأغذية والتغذية المدرسية؟ وما هي الأحكام القائمة لربط المدارس بالمزارعين الأسريين ليس فقط من أجل التزوّد بالمنتجات بل أيضًا لتبادل المعارف والتجارب؟
- هل تجري مناقشة تدابير تنظيمية مبتكرة في حالات الطوارئ، مثل التجارة الإلكترونية في الأغذية؟ وبالنسبة إلى البرامج من قبيل الأغذية والتغذية المدرسية، هل هناك أحكام تسمح باعتماد إجراءات محددة لضمان استمرار العمل بها بالرغم من إغلاق المدارس؟ ومثلًا، هل تنص هذه الإجراءات على استثناء الأنشطة المتعلّقة بتطبيق هذه البرامج من القيود المفروضة على الحركة أم أنها تتيح مرونة مؤقتة لتنفيذها؟ وما هي الاعتبارات التي تتم مراعاتها في ما يتعلّق بضمان التزوّد بالمنتجات من المزارعين الأسريين في مثل هذه الأوقات؟

4. القدرة على الصمود والخدمات الاجتماعية والاقتصادية

يمكن لصانعي القرار أن يعملوا بطرق متعددة لتقوية قدرة المزارعين الأسريين على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية عبر التخفيف من أثر الصدمات من قبيل الجائحة، وتتمثل إحدى هذه الطرق في برامج التحويلات العينية أو النقدية (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021). ومثلًا، للتخفيف من الآثار المترتبة عن حظر الصيد على أسر صيادي الأسماك في موريشيوس، قام *قانون صندوق رعاية الصيادين لعام 2000* بإنشاء صندوق مموّل من نسبة ضئيلة من رسوم ترخيص الصيد للنهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للصيّادين وتعزيزه، بما في ذلك من خلال القروض والمساعدات المالية الأخرى. ومن جهة أخرى، يعترف القانون رقم 7/2016 المعتمد في إندونيسيا منذ عام 2016 بحاجة الصيادين إلى الدعم وينص على حماية هذه المجموعة وتمكينها نظرًا إلى اعتمادها على الموارد السمكية، والظروف البيئية، والمرافق والبنى التحتية، واليقين في الأعمال التجارية، والوصول إلى رأس المال، والعلوم، والتكنولوجيا، والمعلومات.[2]

الركيزة 5- الناتج 1-5 - تحسّن معايير العيش وتراجع هشاشة الأسر من خلال وصول المزارعين الأسريين – ولا سيما الشباب والنساء ومجتمعاتهم المحلية – إلى الحماية الاجتماعية، والخدمات، والسلع العامة.

تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 2003 و2013، أثّرت الكوارث الطبيعية في 2.7 مليارات شخص وتسببت بأضرار بلغت قيمتها 1.3 ترليون دولار أمريكي، مع استيعاب القطاع الزراعي 22 في المائة من الأضرار الاقتصادية (منظمة الأغذية والزراعة، 2014ب). بالتالي، يمكن أن تؤدي التشريعات دورًا حاسمًا في مساعدة المزارعين الأسريين على تعزيز قدرتهم على الصمود في وجه تغيّر المناخ عبر تقوية قدرتهم على التكيّف من جهة، مثلًا من خلال تعزيز الممارسات الزراعية الإيكولوجية، وإتاحة الإمكانية لهم للوصول على نطاق واسع إلى التأمين ضد مخاطر المناخ من جهة أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، 2021). وفي ما يتعلّق بإتاحة إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى التأمين ضد مخاطر المناخ، يمكن أن يحتذي صانعو القرار بمثل البرازيل حيث أنشأ *القانون رقم 5969 لعام 1973* برنامج ضمانات للأنشطة الزراعية والخاصة بالثروة الحيوانية من أجل حماية المزارعين من التزامات القروض الريفية، وذلك لتغطية معظم التكاليف التشغيلية التي يتكبدها المزارعون الأسريون الذين يعانون من العواقب المرتبطة بتغيّر المناخ. وفي عام 2006، قام

---

2 تتم مناقشة معلومات إضافية بشأن هذا القانون وما ينطوي عليه من عملية تشاركية في شريط الفيديو The Public Policy Cycle for Family Farming – United Nations Decade of Family Farming (2019-2028) (دورة السياسات العامة المتعلّقة بالزراعة الأسرية - عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)) (ب2021، ةعارزلاو ةيذغلاا ةمظنم).

المرسوم رقم 5996 بتوسيع نطاق الجزء الخاص ببرنامج الضمانات المذكور (الذي يستهدف المنتجين) من البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية الذي يغطي ما يصل إلى 80 في المائة من الدخل الإجمالي المتوقع للمزارعين الأسريين، من جملة أمور أخرى. ويتمثل أحد التدابير المقابلة المتخذة لصالح الأعضاء في البرنامج الوطني لتعزيز الزراعة الأسرية، في برنامج ضمان الأسعار للمزارعين الأسريين الذي يقدّم القروض للاحتماء من تراجع الأسعار وتغطية تكاليف الإنتاج (منظمة الأغذية والزراعة، 2016).

الركيزة 5- الناتج 5-3 - تقوية قدرة المزارعين الأسريين على الصمود والاستمرار من الناحية الاقتصادية عن طريق تطبيق ممارسات الإنتاج المستدام والمتنوع، والابتكارات، والحصول على الأنماط الغذائية المتنوعة والمغذية.

الاعتبارات التي يجب أن يراعيها صانعو القرار والممارسون
• ما هي التشريعات التي تسمح بالإشراف على برامج التحويلات العينية أو النقدية؟ وهل هناك أحكام محددة تتعلّق بالمزارعين الأسريين أو تدابير محددة الأهداف تتعلّق ببعض الجهات المعنية بهم؟ وهل تسعى هذه التشريعات إلى تقوية قدرة المجتمعات المحلية التي تمارس الزراعة الأسرية على الصمود؟ وهل تتضمن اعتبارات مصنّفة تناسب مجموعات محددة مثل النساء والشباب والسكان الأصليين؟
• ما الذي تنص عليه التشريعات لزيادة قدرة المزارعين الأسريين والزراعة الأسرية على الصمود في وجه تغيّر المناخ؟ وهل هناك أحكام أو اعتبارات تتعلّق بتأمين المزارعين الأسريين ضد مخاطر المناخ؟ وماذا عن خطط الحماية المحددة الأهداف مثل تغطية نسبة كبيرة من الدخل الإجمالي المتوقع في حال وقوع أحداث متعلّقة بتغيّر المناخ؟
• ما هي التدابير التنظيمية الطارئة التي تم اعتمادها والتي يمكنها أن تؤثر على التوافر الاقتصادي والاجتماعي والمادي للأغذية الكافية وعلى إمكانية الحصول عليها، مثل فرض القيود على الحركة أو إغلاق الأسواق المفتوحة؟ وهل تم إدراج أحكام محددة تتعلّق بالمزارعين الأسريين وبقدرتهم على العمل وكسب المعيشة في حالات الطوارئ؟ وهل تم إدراج هذه الأحكام كجزء من الأنشطة الاقتصادية الأساسية أو أنه ربما تم إنشاء ممرات تجارية آمنة؟ وماذا عن التدابير من قبيل تأجيل دفع الائتمان الريفي، أو تعزيز المشتريات المحلية، أو ربما حزم الحوافز القصيرة الأجل، أو خطط الضمانات للقروض المقدمة للمزارع الأسرية، أو الحصص المخصصة للمؤسسات المالية لإقراض المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة، أو الإعانات والقروض المدعومة والحوافز الضريبية؟

شكر وتقدير

يود المؤلفان Simon Blondeau وAnna Korzenszky الإعراب عن امتنانهما لكل من Nargis Bozorova، وVictor Quezada Navarro، وSara Hassan، وEdoardo Calza Bini، وGuilherme Brady، وSerena Pepino، وCarolina Flores Barros لما قدموه من آراء ومساهمات قيّمة.[3]

[3] هذا الموجز القانوني مستوحى من الورقة القانونية رقم 108 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان «الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالزراعة الأسرية» التي أعدها كل من Jessica Vapnek وPeter Boaz والتي تستكشف بعض القضايا المطروحة في هذه الوثيقة بمزيد من التفصيل، ويمكن قراءته بالاقتران معها.

المراجع

التشريعات الوطنية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات). *القانون رقم 338 المتعلّق بالمنظمات الاقتصادية للفلاحين والسكان الأصليين والمنظمات الاقتصادية المجتمعية لدمج الزراعة الأسرية المستدامة في السيادة الغذائية*، 2013.
البرازيل. *القانون رقم 5969 لعام 1973 الذي أنشأ برنامج الضمانات للأنشطة الزراعية والخاصة بالثروة الحيوانية*، 1973.
البرازيل. *المرسوم رقم 5996 لعام 2006.*
بوركينا فاسو. *المرسوم رقم ARM/DDEM/SDTAM/FEM/HAM/MP/SERP/507 تاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2012 المتعلّق باعتماد المواصفات العامة لشغل المساحات المخصصة للتطوير الهيدرولوجي الزراعي ولاستعمالها ذي الطابع الأسري*، 2012.
كابو فردي. *القانون رقم 89/VIII/2015 لعام 2015.*
شيلي. *القانون رقم Ley Orgánica del Instituto de Desarrollo Agropecuario - 18.910*، 1990.
كولومبيا. *القرار رقم 464 – صدور الخطوط التوجيهية الاستراتيجية للسياسات العامة المتعلّقة بالزراعة الأسرية والمجتمعية والفلاحة وأحكام أخرى*، 2017.
السلفادور. *المرسوم رقم 642 لعام 2020.*
فرنسا. *القانون رقم 1170-2014 تاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2014 المتعلّق بمستقبل الزراعة والأغذية والغابات*، 2014.
جورجيا. *القانون المتعلّق بالتعاونيات الزراعية*، 2013.
غينيا. *القرار رقم A/2013/2226/MHTA/CAB/DRH/SGG تاريخ 22 مايو/أيار 2013 المتعلّق بصلاحيات وتنظيم المكتب الوطني لتعزيز الإنتاج الحرفي*، 2013.
إندونيسيا. *قانون جمهورية إندونيسيا رقم 7/2016 المتعلّق بحماية الصيادين ومربي الأسماك ومنتجي الملح وتمكينهم*، 2016.
إيطاليا. *القانون رقم 96/2006 المتعلّق باللوائح التنظيمية للسياحة الزراعية*، 2006.
موريشيوس. *القانون رقم 28 المتعلّق بصندوق رعاية الصيادين*، 2000.
نيبال. *القانون العام (Muluki Ain) لنيبال. الفصل 16 المتعلّق بالميراث، الرقمين 2 و3*، 2019.
بيرو. *القانون رقم 30355 المتعلّق بتعزيز الزراعة الأسرية وتنميتها*، 2015.
الاتحاد الروسي. *قانون محافظة كيميروفو رقم 91-OZ تاريخ 2018-11-23.*
الاتحاد الروسي. *قانون جمهورية ماري إل رقم 172 تاريخ 2012-05-25.*
الاتحاد الروسي. *قانون محافظة موسكو رقم 145/2018-Z تاريخ 27 أغسطس/آب 2018.*
الاتحاد الروسي. *قانون محافظة سفردلوفسك رقم 114-OZ تاريخ 2018-11-6.*
أوروغواي. *القانون رقم 19.292 لعام 2014.*

الأدبيات

Christensen, L., Jablonski, B.B.R., Stephens, L. et Joshi, A. 2019. Evaluating the economic impacts of farm-to-school procurement: An approach for primary and secondary financial data collection of producers selling to schools. *Journal of Agriculture, Food Systems, and Community Development,* 8 (Suppl. 3), 73–94.
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2012أ. *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 47 ص.
FAO. 2012b. *Agricultural cooperatives: key to feeding the world.* Rome.
منظمة الأغذية والزراعة. 2012ب. *التعاونيات الزراعية تغذّي العالم*. روما. (متاح أيضًا على الرابط http://www.fao.org/3/a-az877a.pdf).
FAO. 2013. *International year of family farming 2014 – Master plan.* Rome.
منظمة الأغذية والزراعة. 2014أ. *حالة الأغذية والزراعة في العالم. الابتكار في الزراعة الأسرية*. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 161 ص.
FAO. 2014b. *Building Resilience in Protracted Crises and Natural Disasters.* Rome.
FAO. 2016. *Climate Change, Food Security and Insurance Systems for Family Farming.* Rome.
FAO. 2018. The future of Africa's Agriculture rests with the youth. In *e-Agriculture*, FAO [النسخة الإلكترونية]. Rome. ورد ذكره في 14 أغسطس/آب 2020. www.fao.org/e-agriculture/news/future-africa%E2%80%99s-agriculture-rests-youth
منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *النُهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*. روما. 163 ص.
منظمة الأغذية والزراعة. 2020أ. *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2020. استدامة العمل*. روما.
FAO. 2020b. *Coronavirus disease 2019 (COVID-19) and family farming.* Rome. 8 pp.
منظمة الأغذية والزراعة. 2020ج. *كوفيد-19 ووصول صغار المنتجين إلى الأسواق*. روما. 9 ص.
FAO. 2020d. *Legal considerations in the context of responses to COVID-19 to mitigate the risk of food insecurity*. Rome.
منظمة الأغذية والزراعة. 2021أ. *الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031* تم اعتماده خلال الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، C 2021/7، روما.
FAO. 2021b. *The Public Policy Cycle for Family Farming – United Nations Decade of Family Farming (2019-2028)* (فيديو). ورد ذكره في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021. www.youtube.com/watch?v=6lt5LJ7ML9Y
FAO & European Union. 2017. *Strengthening Sector Policies for Better Food Security and Nutrition Results.* 32 pp.
منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2019أ. *وضع المزارعين الأسريين في بؤرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة*. روما، منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 82 ص.
FAO & IFAD. 2019b. *United Nations Decade of Family Farming 2019-2028 – Global Action Plan.* Rome. 78 pp.
منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2021. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع.* حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 240 ص.
HLPE (High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition). 2013. *Investing in smallholder agriculture for food security.* A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome.
HLPE. 2021. *Promoting youth engagement and employment in agriculture and food systems.* A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security, Rome.
Lowder, S., Sánchez V. & Bertini, R. 2019. *Farms, family farms, farmland distribution and farm labour: What do we know today?* FAO Agricultural Development Economics Working Paper 19-08. Rome, FAO. 80 pp.
UNEP (United Nations Environment Programme). 2017. *Global Review of Sustainable Public Procurement.* Nairobi, UNEP. 123 pp.
Vapnek, J. & Boaz, P. 2021. *Legislative and Regulatory Frameworks for Family Farming.* FAO Legal Papers 108. Rome, FAO.
WFP. 2019. *The impact of school feeding programmes.* Factsheet November 2019. Rome. 4 pp.

الرسائل الرئيسية

- **يمكن لصانعي القرار أن يقدموا دعمًا فعالًا لمساهمة المزارعين الأسريين في تحوّل النظم الزراعية والغذائية من خلال اعتماد التشريعات المصممة جيدًا والمتسقة والقابلة للإنفاذ** – بما أن التشريعات تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى الحوكمة الخاضعة للمساءلة عبر تشجيع المؤسسات والتدابير الشفافة، فإنه يتعيّن على صانعي القرار تأدية دور رئيسي في صياغة التشريعات السليمة التي سيتم تنفيذها ورصدها، وفي التشاور بشأنها واعتمادها للاستفادة استفادة قصوى من مساهمة المزارعين الأسريين في خطة عام 2030.

- **تترافق التدابير التشريعية والسياساتية المتسقة لضمان التأثير بشكل إيجابي على سبل عيش المزارعين الأسريين** – توفّر التدابير السياساتية سبيلًا مباشرًا لتنفيذ معايير التطبيق المنصوص عليها في التشريعات في حين أنه يمكن لهذه الأخيرة أن تحدد على وجه الخصوص الهيكل المؤسسي اللازم لرصد تنفيذ التدابير السياساتية التي من شأنها أن تحسّن فعليًا حياة الجهات المعنية بالزراعة الأسرية، رصدًا فعالًا.

- **توفّر القوانين النموذجية والأطرية سبيلًا رئيسيًا لاعتماد نهج متسق ومتعدد القطاعات إزاء الزراعة الأسرية** – نظرًا إلى تعدد القطاعات المعنية بالزراعة الأسرية، تؤيّد هذه الصكوك التشريعية التنسيق المشترك بين القطاعات في ما بين الجهات الفاعلة المختلفة، وتعزز الاستجابة الشاملة للقضايا الرئيسية التي يواجهها المزارعون الأسريون، وتشجّع مساهمة الزراعة الأسرية الإيجابية في تحوّل النظم الزراعية والغذائية.

- **يعدّ تعريف الزراعة الأسرية أمرًا أساسيًا لتحسين سبل عيش المزارعين الأسريين والنهوض بمساهمتهم في مواجهة التحديات العالمية الملحّة** – من شأن التعريف القانوني أن يوجّه تفسير التشريعات وأن يضمن معالجة الشواغل الرئيسية للمزارعين الأسريين معالجة ملائمة من خلال التدابير السياساتية المحددة الأهداف، بما في ذلك خطط الحماية الاجتماعية.

- **إن دمج المزارعين الأسريين ومشاركتهم النشطة في جميع مراحل العمليات التشريعية والسياساتية يعزز الدقة والملكية والاستدامة** – من شأن الاستشارات الواسعة النطاق التي يجريها صانعو القرار مع المزارعين الأسريين ومنظماتهم، مع إيلاء عناية خاصة لإشراك النساء والشباب، أن يحسّن تصميم التشريعات والسياسات لتلبية الاحتياجات الملحّة لهؤلاء المزارعين وأن يشجّع في الوقت نفسه مساهمتهم في تأمين الأغذية المغذية للمجتمعات المحلية.

- **تتسم التشريعات في حالات الطوارئ بأهمية متزايدة لضمان حق كل شخص في الغذاء الكافي** – وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل المزارعين الأسريين لأن هذه التشريعات تنص على إجراءات خاصة تتعلّق بما يلي: تخصيص الميزانية؛ والحوكمة والمسؤوليات لرصد الإمدادات من السلع الأساسية والتحكّم فيها وتنظيمها من أجل ضمان توافر الأغذية؛ والتدابير الخاصة لحماية حقوق الأشخاص الأشد ضعفًا من خسارة الدخل ومن النقص المحتمل في الأغذية؛ وآليات الشكوى وإنفاذ القوانين لمعالجة المظالم ومعاقبة السلوك غير القانوني، ضمن جملة أمور أخرى.[4]

[4] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الاعتبارات القانونية المتعلّقة بالاستجابات لجائحة كوفيد-19 الرامية إلى الحد من خطر انعدام الأمن الغذائي، في منظمة الأغذية والزراعة، 2020د.

التنويه المطلوب: S. Blondeau و A. Korzenszky. 2022. ةيرسلأا ةعارزلا. الموجز القانوني رقم 8 الفاو ، روما. https://doi.org/10.4060/cb8227ar

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، تَسب المصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA IGO 3.0

الآراء الواردة في هذا المنتج الإعلامي هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات منظمة الأغذية والزراعة.

CB8227AR/1/03.22
© وافاو، 2022